سلسلة مؤشّرات العَودة المَواضيعية

الموجَز الأوّل

الأبعاد الماديّـة والاجتماعيّة للسَـكن في المناطق المتأثرّة بالنزاع

كانون الثاني ٢٠١٩

توفّر السلسلة المواضيعية لمؤشّر العَودة تحليلاً منفرداً ورؤى عميقة حول معاييرٍ محددة، وتوزيع تلك المعايير عبر المناطق المتأثرة بالنزاع في العراق، وأرتباطها ببقية المؤشرات في هذه السلسلة وكيفية توافقها ضمن السياق الذي جُمِعَت فيه.

مقدّمة

منذ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣٠ أي بعد مرور سنة تقريباً على انتهاء النزاع مع داعش، عاد أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون نازح إلى مناطقهم الأصلية عبر ثماني محافظات في العراق. ويقيس مؤشر العودة شدّة الظروف المعيشية في المواقع التي يعود إليها النازحون. وهذه الأداة التي صاغتها وطورتها المنظمة الدولية للهجرة من خلال مصفوفة تتبع النزوح DTM ومجموعة العمل من أجل العودة والتقصّي الاجتماعي، توفر تحليلاً منفرداً ورؤى عميقة من شأنها أن تعمل على سّد الاحتياجات الانسانية واحتياجات الانتعاش والاستقرار، الأمر الذي سيسمح للشركاء العاملين في العراق بوضع استراتيجية أفضل للتدخلات وتخصيص الموارد في المناطق المعرضة للخطر.

المنهجيّة

يربط مؤشر العودة بين البيانات المتاحة عن العَودة وبين ١٨ مؤشر مختلف، هما: (١) سبل العيش والخدمات الأساسية، (٢) تصوّرات التماسك الاجتماعي والسلامة. ويمثل تجميع هذه المؤشرات مؤشراً يسجل البيانات عن كل موقع عودة يعود إليه الأهالي. حيث تشير الدرجات الأعلى إلى ظروف معيشية أكثر شّدة للعائدين. يستخدم هذا الموجز المواضيعي، البيانات التي تم جمعها في تشرين الأول ٢٠١٨ (الجولة ٢) لمؤشر العودة من خلال المقابلات مع مزودي المعلومات الرئيسيين على مستوى المواقع في ١,٥٠٤ مواقع عودة.

مَدخل إلى مؤشرّات السَكن في مؤشّر العودة

نتيجة للتركة الثقيلة على الممتلكات والبنية التحتية، التي خلفّها النزاع مع داعش في العراق[1] ، فمن المتوقع أن تلعب مؤشرات السَكن دوراً بارزاً في تصميم مؤشّر العَودة. وهذه المؤشرات، التي تصّور الأضرار المادية والتحديات المجتمعية المتعلقة بالاسَر في أعقاب النزاع، هي:

- مستويات دمار المساكن والضرر الشديد (مقياس سُبل العيش والخدمات الأساسية)
- الإشغال غير القانوني للمساكن (مقياس التماسك الاجتماعي والسلامة)

في كلتا الحالتين، هذه هي المؤشرات الرئيسية المستخدمة في حساب الدرجات التي تحدّد شدة الظروف في كل موقع، مع المقاييس المماثلة لكل منها في مؤشر العَودة (الشكل ١)[2] . فقضيتا دمار المساكن والإشغال غير المشروع لممتلكات الغير ، تمثلان سوية ثلث نتائج مؤشر العَودة لموقع معين؛ في حين يتم تحديد الثلثين الآخرين من خلال المؤشرات الـ ١٣ المتبقية.

الشكل(١): تصنيف بيانات مؤشر العَودة حسب نقاط كل مقياس

أعلى درجة محتملة للمقياس هي ١٠٠.
والموقع الذي يعكس ظروفاً شديدة الخطورة على كل المقاييس يعطي ١٠٠.

من المهم إذن، أن نستكشف كل مؤشر للسكن بمزيد من التفاصيل، وأن نضع كل مؤشر في النطاق الأوسع لقضية العودة. لذلك يسلط هذا التقرير المواضيعي الضوء على النقاط الجغرافية الساخنة في المناطق ذات الشدة المتوسطة الى الشديدة للمؤشرات المتعلقة بالسكن، فضلا عن العوامل السياقية ذات الصلة بالفقر والتعافي المجتمعي والتنوّع.

١ البنك الدولي، إعادة الإعمار والاستثمار في العراق، الجزء ٢: تقييم الأضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة (البنك الدولي: واشنطن ، ٢٠١٨).

٢ المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة العمل من أجل العودة، والتقصي الاجتماعي، نتائج مؤشر العودة، الجولة الأولى (المنظمة الدولية للهجرة: أربيل ، ٢٠١٨).

دمار المساكن: مشكلة واسعة النطاق

خلّف النزاع الأخير دماراً سكنياً واسع النطاق وأضراراً جسيمة عبر المحافظات المتضررة من النزاع. فمن بين ١,٥٠٤ موقعاً تم تقييمه في الجولة الثانية لمؤشر العَودة، دُمِرَّت المساكن أو تضررت بشكل جسيم بنسبة تقارب ٥٠ ٪ في ١,٠٨٠ موقعاً، بل تميزّ ٦٦ موقعاً بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ من دمار أو تضرّر المساكن. وهذا يقابل تقريباً ثلاثة أرباع إجمالي المواقع في مؤشر العَودة. أما الربع المتبقي (٣٥٨ موقعاً) فلم يكن فيه مساكن مدمرة أو متضررة بشدة.

تقع معظم المواقع المدمرة في محافظتي نينوى والأنبار. وهذا لا يأخذ في نظر الاعتبار المواقع العديدة المدمرة والفارغة ، حيث لم يعد أي من السكان أليها بعد.[٣]

الشكل ٢. عدد المواقع حسب كل محافظة وشّدة الدمار

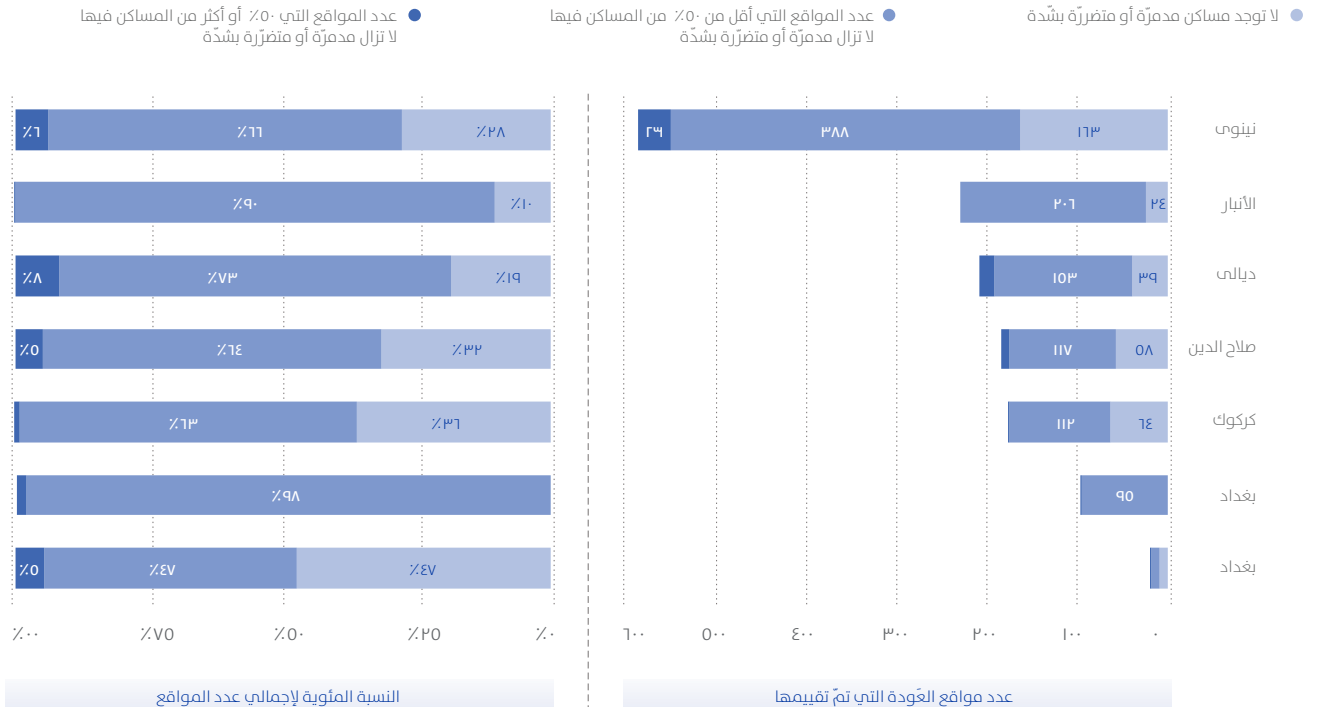

توضح الخريطة (١) مدى الدمار الذي لحق بالمساكن عبر المحافظات. إذ تعكس الألوان الداكنة في الخريطة، المناطق ذات التركيز العالي للعائدين الذين يعيشون في مواقع تتسم بدمار المساكن. وتعتبر المناطق الآتية مواقع جغرافية ساخنة نظراً للعَودة الكبيرة إليها: مركز الموصل وتلعفّر المركز (محافظة نينوى) ومركز الشرقاط وتكريت (محافظة صلاح الدين) والمقدادية والسعدية وجلولاء (محافظة ديالى) وهيت والرمادي والفلّوجة (محافظة الانبار). إضافة إلى ذلك، هناك مواقع أخرى على الخريطة ذات كثافة سكانية أقل، لكن فيها مستويات شديدة وواسعة من الدمار وتستحق تسليط الضوء عليها.

وهذه المناطق هي: مركز سنجار، مركز الحمدانية، والمناطق الواقعة جنوب الموصل، بما فيها القيّارة وحمّام العليل والشورة والمحلبية (في محافظة نينوى)؛ والحويجة والعباسي والزاب (في محافظة كركوك)؛ ومركز بيجي (في محافظة صلاح الدين)؛ واليوسفيّة وخان ضاري (في محافظة بغداد). ورغم أنّ هذه المواقع تشكل أكثر من ٩٠٪ من نسبة المواقع التي فيها مستوى معين من دمار المساكن، لكنها ليست مرئية على خرائط الكثافة مقارنة بالمواقع الأخرى، وذلك بسبب صغر حجمها.

٣ يتضمن العمل القادم من المنظمة الدولية للهجرة رسم خرائط للمواقع المتضررة من النزوح حيث لا توجد عودة بعد.

توضح الخريطة (١) مدى الدمار الذي لحق بالمساكن عبر المحافظات.

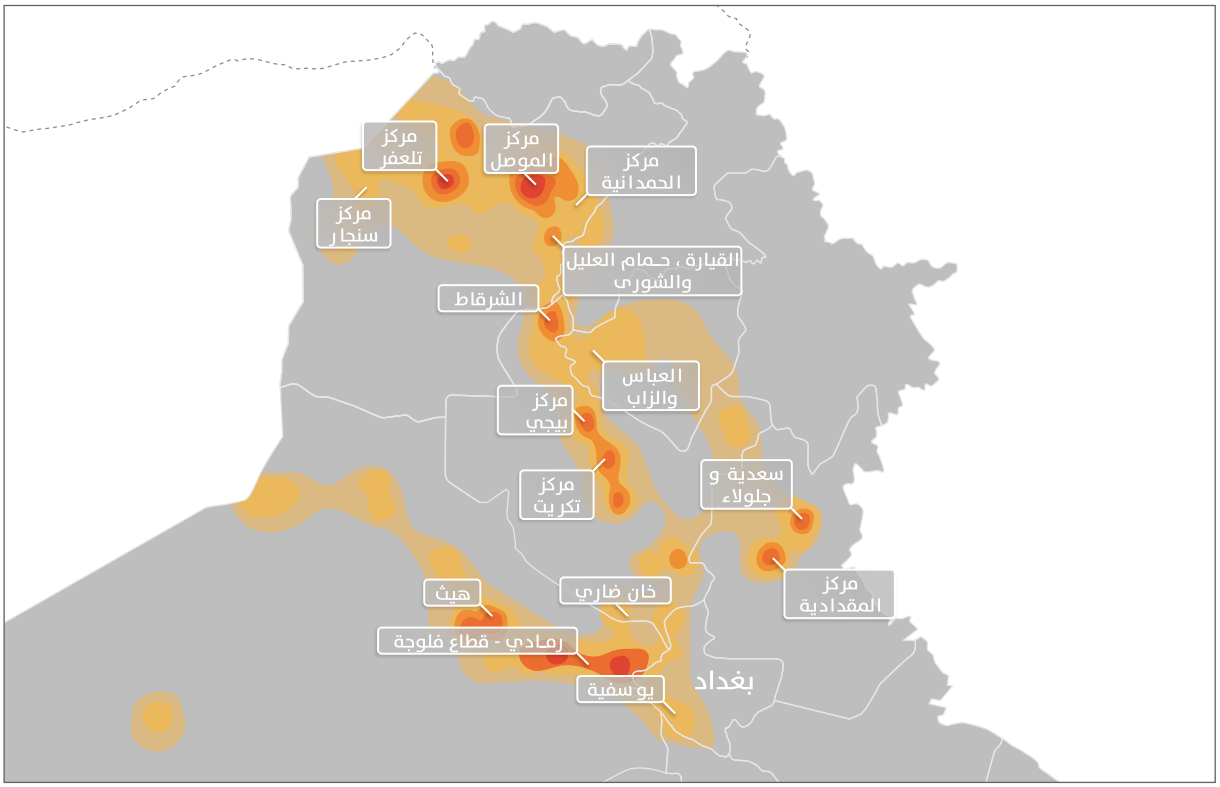

ملاحظة: تبيّن الخارطة المواقع ذات الدمار المتوسط إلى العالي؛ كما تعكس البيانات شدّة المؤشّر حسب حجم العائدين في كل موقع.

تشير البيانات إلى أن عودة الأهالي حدثت حتى في المواقع التي دُمِرَّت فيها المساكن أو تضرّرت بشدّة. فغالباً ما يعود الناس ويبحثون عن مأوى بديل داخل أحيائهم أو قراهم إذا كانت مساكنهم مدمّرة، بما في ذلك عيشهم في الخيام وغيرها من ترتيبات الإيواء الحرجة[٣]. وتقترن المواقع ذات مستويات الدمار العالية بمعدلات عودة منخفضة. فعلى سبيل المثال ، تشير التقارير إلى أن ٧٥٪ من المواقع التي تم تقييمها بمستويات عالية من تدمير المساكن تفيد بأن ما يصل إلى نصف سكانها قبل النزاع عادوا أليها.

هذا الضرر المادي الواسع النطاق يخلق الكثير التحديات. وتتفاقم هذه التحديات لأنّ هناك أسباباً مختلفة للدمار. فقد يكون الدمار بسبب استهداف المسكن من قبل مجموعة متطرفة، أو خلال العمليات الحربية أو نتيجة فعل انتقامي أثناء أو بعد النزاع. فمعرفة الجناة الذين تسببوا بالدمار مسألة شائكة، كما قد يكون الدمار قد حدث من قبل أطراف النزاع المختلفة وكذلك من أفراد المجتمع. فمؤشّر العودة لا يجمع البيانات حول كيفيّة حدوث الدمار أو المتسبّب فيه أو زمن حدوثه. من ناحية أخرى، يعتبر فهم هذه التعقيدات أمراً بالغ الأهمية حيث أن لها آثارًا على ما إذا كانت العائلات مؤهلة للحصول على تعويض أم لا. علاوة على ذلك، إذا تُرِكَت هذه المسألة دون حلّ، فمن شأنها أن تعزّز الانقسامات والتوترات الاجتماعية القائمة وتديم التوترات.

٣ وفقاً لمصفوفة النزوح، هناك ١١٩،٨٣٨ عائد يعيشون في محل إقامتهم المعتاد في منازل مدمرة أو مدمرة. انظر مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة ، جولة DTM ١٠٧ (المنظمة الدولية للهجرة: أربيل ، ٢٠١٨).

علاقة تحدي: دَمار المَساكن، عِلاوة على الفَقر

تجدر الإشارة إلى أنّ المناطق ذات المستويات العالية من دَمار المساكن، هي ذات المناطق التي تتسّم بمستويات عالية من الفَقر تاريخياً. ويوضح الشكل (٣) أدناه هذه العلاقة: تتسّم النواحي ذات الدمار العالي بعدد يفوق المعدّل من الأسَر التي تعيش تحت خط الفقر. وتظهر أهمية هذه العلاقة بشكل خاص من حيث تسليطها الضوء على الحاجة الى لفت الأنتباه الى الظروف الحالية في المواقع الأكثر تضرراً من النزاع.

الشكل ٣. رسم بياني لمستويات دمار المساكن والفقر في جميع النواحي التي تمّ تقييمها

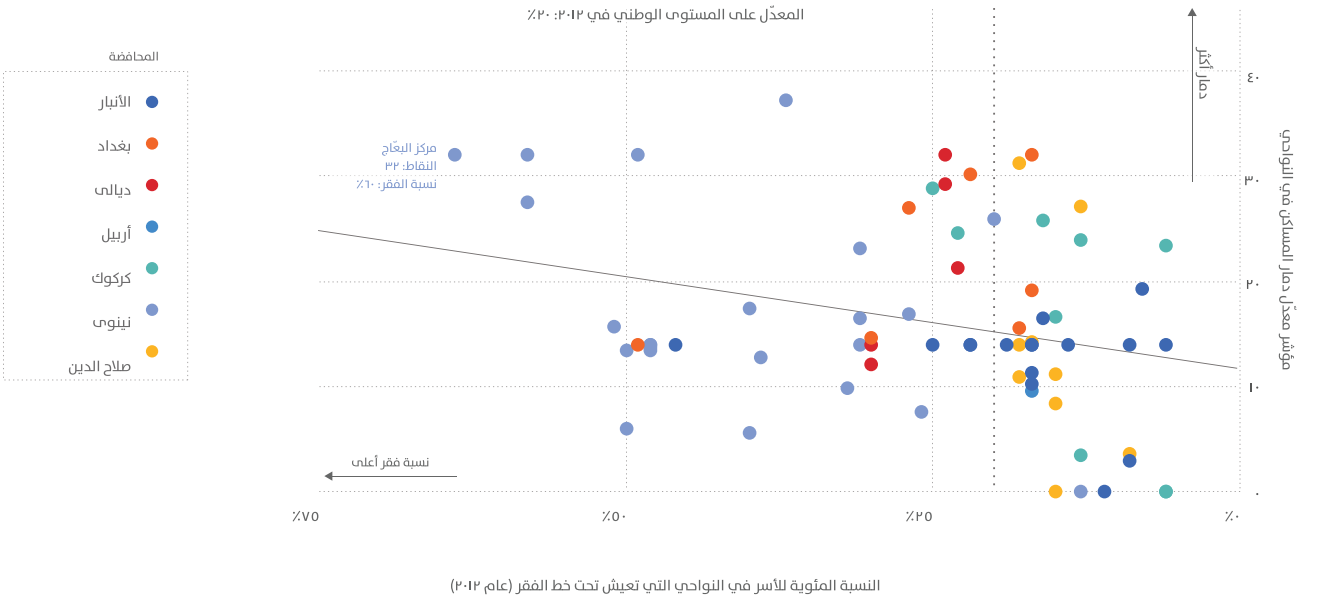

ملاحظة: كل نقطة في الرسم تمثل ناحية. ويُحسَب معدّل درجات الناحية (المحور العمودي) باعتباره وسيلة بسيطة لجميع المواقع داخل الناحية، موزوناً بعدد العائدين حسب كل موقع. ويتراوح المعدّل بين ٠ على الأقل (لا توجد مساكن مدّمرة موقع) و ٤٢ (جميع المواقع ذات نسبة دمار عالية). يتم الحصول على تقديرات الفقر في البلاد (المحور الأفقي) من البنك الدولي (٢٠١٤) على أساس خط الفقر الوطني البالغ ١٠٥,٥٠٠ دينار عراقي لكل مواطن شهرياً.

يمتاز أكثر من نصف النواحي التي شملها تقييم مؤشر العودة، بنسبة أعلى من الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الوطني، والنسبة هي 20 ٪ كما في عام 2012 . ويبرز هذا الوضع بشكل خاص في نواحي محافظتي نينوى وديالى. ويعتبر مركز قضاء البعّاج في محافظة نينوى واحداً من أكثر المناطق تأثراً في هذا الصدد بنسبة فقر تبلغ 60 ٪ من الأسر التي تعيش تحت خط الفقر لعام 2012؛ كما أن فيه أعلى مستويات من دمار المساكن في القرى والبلدات التابعة له.

ولأنّ الفقر هيكليّ، فإنه لا يتغير بشكل كبير من عام إلى آخر. فالظروف التي أثرّت على هذه المناطق قبل النزاع، استمرت وتفاقمت على الأرجح. وبالتالي، فإنّ دمار المساكن، علاوة على الفقر الموجود أصلاً، زاد من سوء مستويات الفقر، بحيث أصبح من الصعب على الأسر التأقلم في أعقاب النزاع. لذلك، لا ينبغي أن تقتصر الاستجابة على إعادة الظروف المعيشية إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل النزاع؛ بل يجب على الجهات الفاعلة ذات الصلة، تحسين هذه الظروف. ورغم كون إعادة إعمار المساكن إحدى جوانب الانتعاش، إلاّ أنّه يجب استكمالها بتدابير وإجراءات أخرى، إذا كان الهدف النهائي هو «إعادة الإعمار بشكل أفضل»[٥] .

٤ عام ٢٠١٢ هو آخر عام تم فيه جمع البيانات الوطنية حول الفقر في العراق. لمزيد من المعلومات، انظر البنك الدولي، أين فقراء العراق؟ رسم خارطة الفقر في العراق (البنك الدولي: واشنطن العاصمة، ٢٠١٤).

٥ يشير مصطلح «إعادة الإعمار بشكل أفضل» إلى استخدام مراحل التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار بعد الصدمة، لتحسين تكيف المجتمعات من خلال إدماج تدابير الحدّ من مخاطر الكوارث في استعادة البنية التحتية والنظم المجتمعية، وفي تنشيط سبل العيش والاقتصادات والبيئة. وبالنسبة لظروف ما بعد النزاع، يشير هذا المصطلح أيضاً إلى إدماج بناء السلام والمصالحة ضمن هذه المبادئ.

انتعاش المجتمع مرتبط بإعادة إعمار المساكن

يلتقط مؤشر دمار المساكن أيضاً، مدى جهود إعادة الإعمار في مكان معين. مع ذلك، لا يحدّد هذا المؤشر صراحة، الجهات المسؤولة عن إعادة الإعمار، إذ يمكن أن يشمل ذلك الحكومة والأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية أو الأهالي أنفسهم. ويشير البحث الميداني في مناطق العودة إلى أن إعادة الإعمار من قبل الأهالي هو الشائع: تميل الأسَر إلى عدم انتظار المساعدة قبل شروعها في إعادة إعمار مساكنها. وفي بعض الحالات يعودون من النزوح إلى مناطقهم الأصلية قبل الأوان، ويعيشون في خيام فوق ركام ممتلكاتهم المدّمرة أو داخل منازلهم المتضررة[1].

تشير بيانات هذا المؤشّر إلى محافظة الأنبار، باعتبارها المحافظة التي تجري فيها إعادة الإعمار في جميع المواقع المتضررة تقريباً (الجدول ١). ومن ناحية أخرى، تفيد التقارير أنّ هناك حركة إعمار في ثلث المواقع في محافظة كركوك. ويعزى التفاوت الكبير بين هاتين المحافظتين إلى أنّ معظم مناطق محافظة الانبار استعيدت من داعش عام ٢٠١٥، في حين أن العمليات الحربية في كركوك لم تبدأ حتى أواخر عام ٢٠١٧. لذلك، فإنّ عدد العائدين إلى الأنبار أكبر من العائدين إلى كركوك. وبالنسبة للمحافظات الأخرى، هناك إعادة إعمار جارية في أكثر من نصف المواقع بقليل.

الجدول 1. توزيع مواقع المساكن المدمرّة في كل محافظة حسب جهود إعادة الإعمار الجارية

المحافظة	النسبة المئوية للمواقع التي فيها دمار مساكن		عدد المواقع التي فيها الدمار
	ليس فيها دمار	فيها دمار	
الأنبار	٪٣	٪٩٧	٢٠٦ من مجموع ٢٣٠
بغداد	٪٣٠	٪٧٠	٩٧ من مجموع ٩٧
ديالى	٪٤٤	٪٥٦	١٧٠ من مجموع ٢٠٩
أربيل	٪٥٠	٪٥٠	١٠ من مجموع ١٩
كركوك	٪٦٦	٪٣٤	١١٣ من مجموع ١٧٧
نينوى	٪٤٢	٪٥٨	٤٢٤ من مجموع ٥٨٧
صلاح الدين	42%	58%	١٢٦ من مجموع ١٨٤

٦ انظر على سبيل المثال، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المجلس الدنماركي للاجئين، التقصّي الاجتماعي، العودة الجديدة للسكان، الحماية والديناميكيات الاجتماعية في شمال نينوى: تقييم نواحي بعشيقة، ربيعة، زمّار، ووانة (UNHCR: Erbil / Dohuk، ٢٠١٨). كما سجلّت مصفوفة تتبع النزوح في الجولة ١٠٧ (تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٨) ١٣٢,٧٧٤ عائداً يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة. وتشمل المستوطنات العشوائية والمباني الدينية والمدارس والمباني غير المكتملة أو المهجورة والمساكن المعتادة التي تضررت بشدة أو دمّرت.

لوضع البيانات المذكورة أعلاه في سياقها، خاصّة أن الكثير من الأسر هم الذين يقومون بإعادة إعمار مساكنهم، يقارن الرسم البياني في الشكل (٤) أدناه احتمالية إعادة الإعمار مع الظروف العامة لشدة الخطورة . ويوضح الرسم البياني أنّ كلما ساءت الحالة العامة للظروف المعيشية في موقع معين، قلّ احتمال إعادة إعمار المساكن فيها. كما يبين الرسم أيضاً احتمال حدوث إعادة إعمار المساكن في المواقع التي تقع على الجهة اليسرى من المحور الأفقي من الرسم، أكثر من المواقع الموجودة على الجهة اليمنى منه.

وبالتالي فإن هذه البيانات تسلط الضوء على الآثار الإيجابية الجانبية لإعادة الحياة للمجتمع بشكل عام، وإعادة تأهيل البنية التحتية في تشجيع إعادة إعمار المساكن. لذلك، فإنّ من الضروري أن نفهم بمزيد من التفصيل سبب وجود العديد من المواقع على الجهة اليمنى من المحور، وكيفية تحولّها نحو ظروف معيشية أقل شدّة.

الشكل (٤): رسم بياني عن احتمالية إعادة إعمار المساكن حسب الظروف المعيشية العامة في الموقع

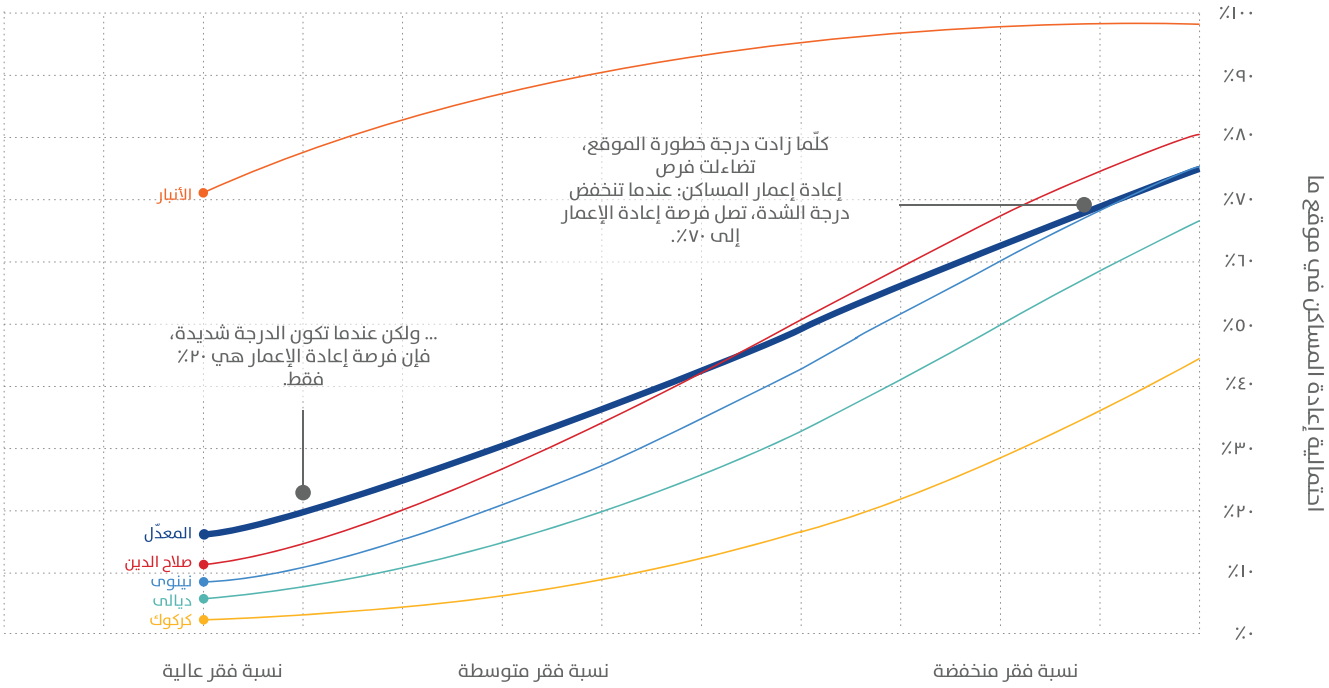

ملاحظة: يتم حساب درجة الخطورة (المحور الأفقي) عن طريق أخذ جميع المؤشرات في مؤشر العَودة (سبل العيش والخدمات العامة والتماسك الاجتماعي وتصورات السلامة) بنظر الاعتبار، باستثناء دمار المساكن المنزل، الذي تم استبعاده. ويتم تقدير احتمال إعادة بناء المساكن لكل موقع (المحور العمودي) من خلال الانحدار اللوجستي مع مراعاة درجة الخطورة التي تم حسابها مسبقاً والتحكم فيها حسب المحافظة وحجم السكان في الموقع.

٧ يستند الرسم البياني على مؤشر العودة الذي يتضمن جميع المؤشرات (سبل العيش وتوفير الخدمات والتماسك الاجتماعي وتصورات السلامة) باستثناء دمار المساكن.

مراعاة ديناميكيات المجتمع

يقع موقع واحد من كل أربعة مواقع فيها مستوى معين من دمار المساكن، في نواحي ذات تركيبة عرقية - دينية متنوعة. وهذا التنوع يضيف بعضاً من التعقيد عند التعامل مع قضايا السكن، خاصة فيما يتعلق بالمظالم التاريخية والاستقطاب بين المجتمعات. وتبيّن البيانات المتوفرة أن نسبة كبيرة من دمار المساكن توجد في المواقع ذات التركيبة المتنوعة والتي تعاني من مشاكل التماسك الاجتماعي وقضايا السلامة (حسب المقياس ٢ من مؤشر العَودة) مقارنة مع المواقع ذات التركيبة المتجانسة والتي فيها مشاكل تماسك اجتماعي وقضايا سلامة أقل حدة. لذلك، هناك نسبة أعلى من الدمار في المواقع التي تقطنها جماعات ذات تركيبة عرقية – دينية متنوعة، في ظل ظروف اجتماعية سيئة. وبالتالي قد يكون دمار المساكن المقصود، نتيجة لذلك التماسك الضعيف ومصدراً مستمراً للمشاكل الاجتماعية، بحسب السياق. ولكي نفهم بشكل أفضل، هذا التفاعل ولاستجابة كافية، من الضروري تحليل الديناميكيات الاجتماعية الأساسية لهذه المواقع وتاريخها. وتشمل هذه المواقع، مركز سنجار وسنوني وزمّار، ومركز تلعفّر والعياضيّة في محافظة نينوى ؛ وطوز خورماتو وسليمان بك ومركز بَلَد في محافظة صلاح الدين (الخارطة ٢)[٩] .

الخارطة (٢): المواقع الساخنة المتنوعة دينياً وعرقياً التي فيها نسبة عالية من دمار المساكن وتماسك اجتماعي شديد وقضايا السلامة

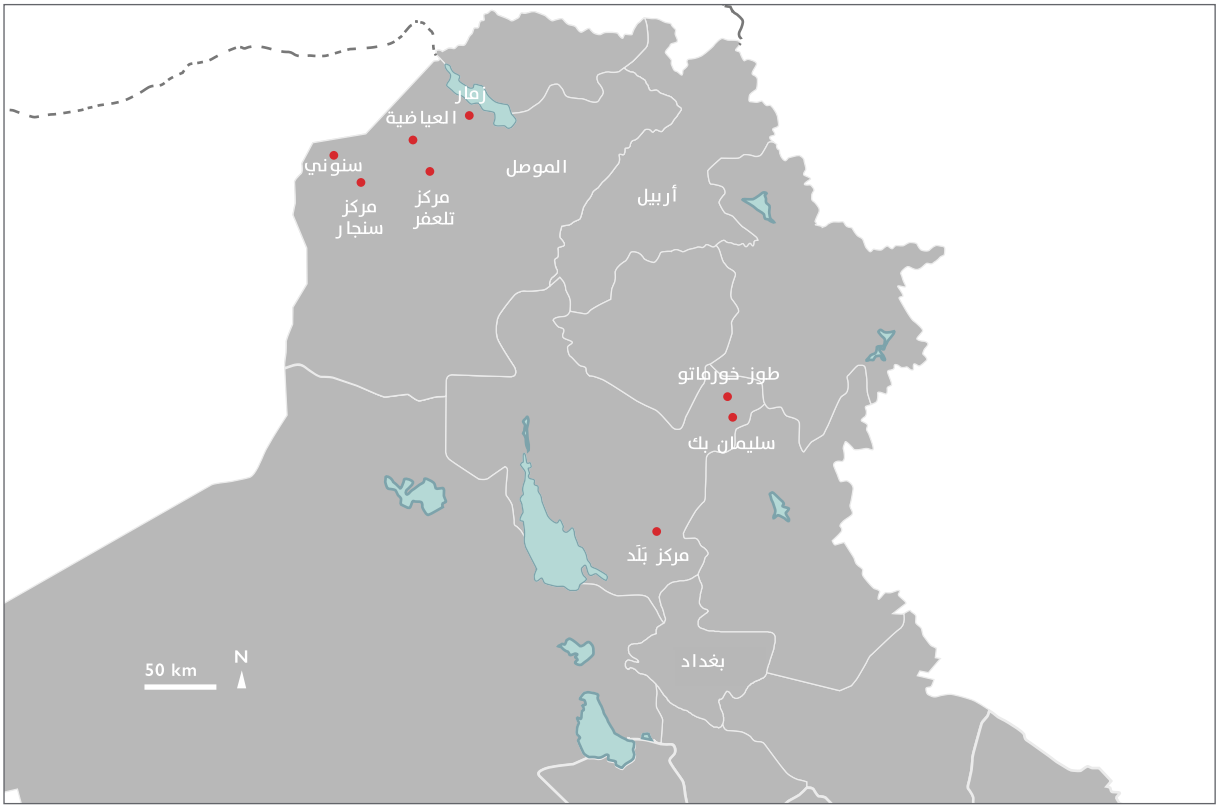

٨ التقصي الاجتماعي، «لا نريد عودتهم»: الموازنة بين حقوق النازحين والعائدين والباقين في أعقاب تنظيم داعش في شمال نينوى، العراق، "موجز السياسات ١ (إربيل: التقصي الاجتماعي ، ٢٠١٧) والمنظمة الدولية للهجرة، مركز منطقة تلعفر، التقييم السريع للنزاعات (المنظمة الدولية للهجرة: أربيل، ٢٠١٨).

٩ المعهد العالمي للسياسات العامة GPPI، العراق بعد داعش: الطوز (GPPI: برلين ، ٢٠١٧).

الإشغال غير المشروع لمساكن الغير: قضيّة معقدة ذات تبعات طويلة الأمد

تعتبر قضايا السَكَن والأرض والممتلكات التي تتفاوت بين نقص وثائق الملكية، وبين المُلكية المتنازع عليها نتيجة لمُلكيات متوارثة وموروثة، قضايا قديمة العهد في العراق. ويركّز المؤشر المرتبط بهذه القضايا في مؤشر العودة بشكل خاص، على الإشغال غير المشروع للمساكن الذي حدث أثناء النزاع الأخير ولاحقاً. وبخلاف دمار المساكن، فإنّ هذه القضية ليست منتشرة على نطاق واسع في المحافظات المتضرّرة من النزاع، لكنها تتركز أكثر في مناطق محدّدة. يوضح الجدول (٢) المواقع الجغرافية الساخنة في مناطق العودة التي تتسم بوجود حالات شديدة من الإشغال غير المشروع. وتتركز بشكل رئيسي في محافظتي نينوى وصلاح الدين.

الجدول (٢): عدد المواقع في كل ناحية حسب الإشغال غير المشروع للمساكن

المحافظة	القضاء	عدد المواقع	جزء من المناطق المتنازع عليها
نينوى	مركز تلعفّر	١١	
	القيّارة	٨	
	مركز سنجار	٨	نعم
	ربيعة	٨	نعم
	حمّام العليل	٣	
	سنوني	٢	نعم
	الشورة	١ (المركز)	
	زمّار	١ (المركز)	نعم
	العياضيّة	١ (المركز)	
	مركز الحَضَر	١ (المركز)	
صلاح الدين	مركز تكريت	٨	
	مركز طوز خورماتو	٥	نعم
	سليمان بك	١*	نعم

*الحدود الداخلية المتنازع عليها

**يمثل هذا الموقع الناحية بأكملها دون أجزاء أخرى منها، وذلك بسبب صعوبة الوصول إليها

حيث أنّ مؤشر العَودة لا يلتقط معلومات عمّن يشغل مسكناً ما بشكل غير مشروع، أظهرت المتابعة مع مزودي المعلومات الرئيسيين في هذه المواقع إلى أن معظم المساكن تحتلها قوات الأمن وتستخدمها كمكاتب وثكنات عسكرية. وتعود هذه المساكن عادة إلى الأشخاص الذين لا زالوا نازحين. وفي بعض الحالات، لا يُسمح لمالكي تلك المساكن من العودة. ومن جهة أخرى، يضطرون إلى البقاء في النزوح، بسبب هذا الإشغال غير المشروع.

إضافة إلى ذلك، يقع أكثر من نصف المواقع الساخنة المذكورة أعلاه ضمن حدود المناطق المتنازع عليها في العراق. إذ أنّ لهذه المواقع تاريخاً من التغيير السكاني القسري، ومخاوف طويلة الأمد بشأن السكن والأرض والممتلكات، لم يتّم حلّها في كثير من الحالات.

ملاحظات ختامية

يعتبر مدى الضرر الذي لحق بالمساكن والآثار الاجتماعية الناجمة عن الإشغال غير المشروع، المؤشران الأكثر أهمية في مؤشر العَودة. ويدعم هذه النتيجة النازحون الذين يشيرون إلى قضايا السكن باعتبارها ذات أهمية قصوى عند ذكرهم لأسباب بقائهم في النزوح. ويشمل المؤشران أيضاً تاريخ العراق: فقد حدث تدمير واحتلال للمساكن في العديد من الموجات التاريخية، وثبت أنّ من الصعب حلها في ظل استمرار وتراكم نتائجها في العراق الحالي.

وضمن هذا السياق، يزداد احتمال الإشغال غير المشروع نتيجة للنزاع مع داعش، سواء كان ذلك من قبل قوات الأمن أو الجيران أو أفراد المجتمع الآخرين أو من النازحين، أو من خليط منهم. وبالنظر إلى هذا التعقيد، من المهم مرة أخرى معرفة العوامل المتعلقة بموقع ما من حيث السكن والأرض والممتلكات، وكيف ترتبط بقضايا أخرى. فمن شأن تلك المعرفة أن تتيح لأصحاب المصلحة صياغة أفضل للسياسات والتدخلات التي تأخذ بنظر الاعتبار، تبعات وعواقب الإشغال غير المشروع لممتلكات الغير والمظالم التاريخية المرتبطة بهذه القضية، ومعالجة أسبابها الجذرية. إذ أنّ الحصول على هذا الحق يوفر القدرة على مساعدة المتضررين ومواصلة السعي نحو حلول دائمة وتجنب المزيد من النزوح المطول والتخفيف من التغيير السكاني غير الطوعي.

إنّ من شأن فهم الأنماط الجغرافية للمواقع التي فيها قضايا وصعوبات تتعلق بالسكن أن يساعد على صياغة المزيد من الاستجابات المحلية التي تلبي احتياجات أفضل من أجل العَودة وأولئك الذين ينوون العَودة. ومثل هذه الاستجابات يمكن أن تكون بمثابة جسر بين الاحتياجات الفورية وبين القضايا الطويلة الأمد، من حيث علاقتها بالقضاء على الفقر بشكل عام، وإعادة الإعمار والحُكم وبناء السلام..

١٠ المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة العمل من أجل العودة، والتقصي الاجتماعي، أسباب البقاء: تصنيف النزوح المطول في العراق (المنظمة الدولية للهجرة: أربيل، ٢٠١٨).

سلسلة مؤشرات العَودة المَواضيعية

الموجَز الأوّل

الأبعاد الماديّة والاجتماعيّة للَسَكن في المناطق المتأثرّة بالنزاع

كانون الثاني ٢٠١٩

المنظمة الدولية للهجرة في العراق

www.iomiraq.net

iomiraq@iom.int / iraqdtm@iom.int

لمعلومات أكثر:
iraqdtm.iom.int
iraqdtm.iom.int/EmergencyTracking.aspx

المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الهجرة التابعة للامم المتحدة – بعثة العراق
المكتب الرئيسي في بغداد
مجمع يونامي (ديوان 2)
المنطقة الدولية – بغداد – العراق

+ ٣٩٠٨٣١٠٥٢٦٠٠

@IOMIraq

تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعمهما المستمر.

٢٠١٩ ©المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.